مروجوا القائمة المغلقة غير موثوق بهم اطلاقاً

ادور ميرزا

مع كل احترامنا لكل من يمتلك المؤهل العلمي والحضور الاجتماعي من اعضاء الحكومة والبرلمان العراقي نقول بان انتخابات القائمة المغلقة السابقة افرزت اشخاصا متخلفين واميين ليس لهم اي صلة بالنزاهة ولا بشفافية الحكم حيث انتشرت في ايامهم الفوضى والقتل والتهجير الطائفي والفساد ولم يستطيعوا ان يقيموا العدل والمساواة بين ابناء الشعب ولا قدموا الخدمات لهم، بل كان همهم الوصول الى السلطة لتحقيق مصالح شخصية وطائفية وحزبية، ولأنهم ما زالوا يحكمون وكتحصيل حاصل واذا ما تحقق حلمهم ايضا في الانتخابات القادمة على اساس القائمة المغلقة فـ"تيتي تيتي مثل ما رحت جيتي".

نقول لمن يطل علينا عبر الفضائيات بعض من القادة المسؤولين في العراق، ان خطاباتكم الرنانة في الوطنية غير مقنعة فالعراقيون سلموا حكمكم اللاديمقراطي واللا انساني فلا خبز ولا ماء ولا كهرباء ولا أمن ولا عمل ولا تربية وتعليم ولا اي شئ، ان العراقيين لن تغريهم خطاباتكم بعد اليوم، خطاباتكم اصبحت غير مقبولة وشعاراتكم الرنانة والتي يسيل لها لعاب الفقراء والأرامل والمساكين والمحرومين والمنكوبين والمهجرين والمشردين والعاطلين على السواء باتت غير نافعة، لقد اصبحت كما يقولون "اكسباير"، كما ان محاولة البعض من رؤساء الكتل ومرشحيهم لتحسين صورتهم امام العراقيين قبيل الانتخابات باتت غير مجدية هي الأخرى لأن من المعتاد في الوضع الطبيعي وقبل اي انتخابات يقوم المرشح المتقدم للانتخابات بعقد ندوات ويجري لقاءات مع جماهير منطقته وذلك لتقديم مؤهلاته ولشرح مشروعه الانتخابي واهدافه التي ينوي ترشيح نفسه من اجلها، لكننا لم نرى ذلك بل اننا نرى المرشحين متقوقعين في المنطقة الخضراء وغالبا ما نشاهدهم من داخل ستوديوهات الفضائيات عبر حواراتهم وكأنهم يستجدون رضا اسيادهم المتنفذين في الكتل، انهم يبعدون كل البعد عن قواعدهم الشعبية، ثم لماذا ايها السادة هذه الازواجية وهذا الاستخفاف بمشاعر الشعب العراقي، فتارة نسمعكم مؤيدين حتى النخاع للقائمة المفتوحة وفي الخفاء تصوتون لصالح القائمة المغلقة وهذا ما اظهرته القراءة الأولى لقانون الانتخابات والتي لم تتطرق الى نوع القائمة التي ستعتمد في الانتخابات القادمة.

ان البعض من الكتل التي شاهدها الجميع والتي تظهر التفاف مجموعات من الذين وقعوا دخلاء عليهم للانضمام الى تكتلهم الذي اصبح ودون معارض يمثل قوة عسكرية واقتصادية مؤثرة على الأرض، هؤلاء جميعا لن يقدموا شيئا لشعب العراق والسبب واضح ومعلوم ولا يحتاج لأحد ان يدقق في ماضيهم وما قدموه للعراقيين، فالوجوه هي هي ومنهجهم هو هو ومن يقول انني تغيرت من طائفي الى وطني او من قومي شوفيني الى انساني او من عميل لأميركا الى الدفاع عن حقوق العراقيين، او وضع اسما جديدا لحزبه، فهو بهذه الصورة ولأنه مراوغ فهو لا يصلح لقيادة دولة.

اما المتطرف الذي قال بانه سيقيم دولة الخلافة والعدل وسيحقق الديمقراطية، فهو غير صادق لأن ايدلوجيته لا تقر المبدأ الديمقراطي اصلا، ان العراق بحاجة الى رجال عراقيين اصلاء مخلصين غير طائفيين ولا عنصريين ولا مذهبيين رجال هدفهم التسامح ونبذ الكراهية وخدمة جميع العراقيين مسلمين ومسيحيين وصابئة ويزيديين وشبك بكل انتماءاتهم القومية، واشير الى المجموعات التي ظهرت على شاشات الفضائيات وهي واقفة خلف رؤساء الكتل، انهم انفسهم الذين كانوا مختبئين خلف القائمة المغلقة في الانتخابات السابقة لاخفاء اميتهم وخلفيتهم البائسة والتي لا تشرف احداً، مجموعات قفزت لحكم البلاد فاوصلوها الى ما هي عليه اليوم من خراب ومآس ومقابر، ولذلك فان اعتماد القائمة المفتوحة والامتناع عن التصويت للقائمة المغلقة سيمهد لابعاد غير المعروفين والفاسدين والا فان التدهور والخراب سيستمر في العراق وان السارقين سيزيدون ملء جيوبهم دون وجه حق.

هناك اشارة اخرى لا بد منها ففي الأونة الأخيرة ظهر نمط جديد من خطابات المسؤولين ومنهم رؤساء الكتل وغيرهم حيث لوحظ خلوها من اي لكنة طائفية او كلمة مذهبية بل اشارت وباصرار على تبنيها سياسة الوطنية العراقية الخالصة الاصيلة الصميمية الغيورة على سلامة شعب العراق، ائتلافاتهم، كما يقولون ستعمل بكل قوة ضد الطائفية والعنصرية والمذهبية والدكتاتورية وتعمل على حماية حرية الاعتقاد وحرية الرأي، كل هذا سيحققونه بالرغم من ان ائتلافاتهم كما يقولون تحوي فرقاء مختلفين من الناحية المذهبية والعرقية، هل سيصدق شعب العراق هذا الخطاب كما صدقه في الانتخابات السابقة؟، وهل يعقل بان الثوب الطائفي او الديني او المذهبي يمكن التخلي عنه بسهولة..، ام انها الاعيب لتسيير الأمور قبيل الانتخابات... فاهل مكة ادرى بشعابها.

في المجتمعات الغربية ومنها اميركا وانكلترا جائز ان ينقلب المرء على ذاته ويستبدل انتماءه الديني او السياسي، لا بل ويستطيع المرء في هذه المجتمعات ان يغير اسمه وكونيته ايضا، وهذه الحالة في الغرب شائعة وطبيعية ويعتبرونها شأناً شخصيا ليس لها اي تأثير على المجتمع لا من قريب ولا من بعيد، اما في بلداننا العربية فهل يعقل ان يغير المرء دينه او مذهبه او يغير اسمه وتوجهاته الحزبية ويعلنها امام المرء، انا لا اعتقد ذلك بل من سابع المستحيلات "الا من كان يجيد اللعب على الحبال" لأنه يعتبر من العيوب العظيمة واساءة كبيرة لكرامة وشهامة الفرد. اما الرجال المبدئيون فهم يصعدون المشانق من اجل دينهم او مذهبهم او مبادئ حزبهم او حتى من اجل سمعة طائفتهم او عشيرتهم، المهم وكما قال لي احد الأصدقاء.. بان البعض من حاكمينا الجدد يبعدون عن المبدئية وعن معالي الكرامة والشهامة، انهم يتخلون عن اي شئ في سبيل السلطة والمال، فالتمسك بالسلطة التي حصلوا عليها من ايدي الأمريكان حققت لهم السلطة والمال.

اسأل الائتلافات والتي تتظاهر قبيل الانتخابات باتجاه حب الشعب العراقي والدفاع عن حدود الوطن ورفض الطائفية والقومية الشوفينية، اين هو النظام والسلوك الديمقراطي الذي بشرت به اميركا وروجتم له ليحل محل نظام البعثيين الدكتاتوريين بعد غزو العراق وانكرهم دون تحفظ بان كل القيادات والحكومات والبرلمانات التي توالت على حكم العراق منذ ٢٠٠٣ ولحد هذا اليوم لم تقدم شيئا للعراقيين بل كانت بدون كفاءة وبتستر غالبيتها بغطاء الدين تارة وبغطاء الوطنية تارة اخرى وقد ظهر ذلك جليا من خلال تشكيلة الحكومات الهزيلة وغير الكفوءة والتي اظهرت عدم التزامها بتنفيذ وعودها.

تلك الحكومات التي استمدت قوتها من بعض من فقرات الدستور الملغوم الذي استقتل على اصداره المصلحيون والانتهازيون من الطائفيين والقوميين فكانت نتائجه التقسيم والقتل الطائفي والمذهبي والديني والقومي الى جانب الفساد الاداري في الوزارات ومؤسسات الدولة الادارية والأمنية.

ان الشعب العراقي امام مسؤولية ادبية واخلاقية وتأريخية للنطق بكلمة حق لفضح الذين تآمروا لتمزيق العراق واعادته الى عصور الجاهلية والشعوذة، فالعراقيون الأصلاء بمختلف مكوناتهم الدينية والقومية ومنذ الاف السنين قد تعايشوا فيما بينهم بكل مودة ومحبة وتربوا على ثقافة تحترم كل الأفكار والمعتقدات، ولانهم كذلك فلا يمكن ان يخدعوا بشعارات كاذبة كالتي سوقت اليهم وتسوق هذه الأيام، لقد آن الآوان لقيام العراقيين بكشف الزيف ومن يعاونهم في الداخل من بعض الكتل البشرية التي نصبت نفسها لحكم العراق والتي لا تقل تخلفا وظلما عما سبقها في الحكم، فاقل ما يقال عنها انها كتل تحمل افكارا انتهازية ومصلحية كتلك المجاميع القبلية التي كانت في الماضي تهاجم القوافل والبيوت الأمنة فتشيع الرعب وتمارس السلب والنهب والقتل دون رادع اخلاقي ولا ديني.

ان الذي يزيدنا تفاؤلا بعودة العراق الى وضعه الطبيعي مستقرا وموحدا بين الأمم هو في قدرة العراقي الأصيل لفضح نوايا هذه القوى الإنتهازية والمتخلفة من خلال المشاركة في الانتخابات واختيار العراقي الوطني الأصيل والكفوء لقيادة الوطن بشرط التعرف عليه شخصيا وقراءة ماضيه العلمي والاجتماعي والثقافي والسياسي قبل التوقيع على انتخابه، وهذا يتطلب اعتماد القائمة المفتوحة.. اكرر القائمة المفتوحة.. وبالأسماء والصورة والمؤهلات لأنها هي الحل، وبعكسه وفي حالة اعتماد القائمة المغلقة سيئة الصيت والتي سيحشر فيها اسماء النكرات حيث لا احد يعرف شيئا عنها ولا عن تأريخها وسيرتها فان مقاطعتها هو واجب وطني واخلاقي وديني.

قراءات

نحن و"شريعة الغاب"!

مجدى شلبي / مصر

رغم أن استخدام وصف "شريعة الغاب" يعني انتشار الفوضى ويرمز لغيبة القانون وترهل السلطة.. إلا أن المدقق في اللفظ يكتشف عدة حقائق تظلم عالم الغابة لصالح عالم البشر...

فرغم رفضنا المطلق لمنطق الحيوانات الذى ينبني على افتراس القوى للضعيف، وافتراس الضعيف لمن هو أضعف منه.. إلا أن المتأمل بحياد وموضوعية يكتشف أن الحيوانات لا تفعل هذا إلا لضرورة الحفاظ على وجودها، فحتى قانون القوة عندهم محكوم بقواعد و"أخلاق" فلا يمكن أن نجد حيواناً يفترس آخر وهو شبعان –لكن بعض البشر يفعلون!

– والحيوانات لا تهاجم بعضها من الخلف – ولكن بعض البشر يفعلون!

– وكل فصيل من الحيوانات يحرص على أبناء فصيلته فلا يعتدى عليهم بل يدافع عنهم.. فهاهو عالم الذئاب الذى يُعد من أشرس الحيوانات لا يمكن لذئب بالغ فيه أن يعتدى على ذئب صغير بأى حال من الأحوال.. لكن بعض البشر يعتدون على إخوانهم بلا رحمة وبلا شفقة حتى أضحى الوصف "ذئاب بشرية" مهيناً للذئاب أكثر من إهانته للبشر!

– والحيوانات تخضع لكبيرها ومنظم قوافلها وموجه حركاتها – لكن بعض البشر يتباهون بقدرتهم على مخالفة القانون والسير في عكس الاتجاه على طريقة "خالف تعرف"!

– والحيوانات تدافع عن صغارها حتى الموت فالبطة البرية الأم تقوم بمناورة محكمة وتجعل من نفسها هدفا لعدوها وتضحي بحياتها من اجل ابعاده عن صغارها.. كذلك تفعل أنثى الفيل التى تدافع عن أولادها حتى ولو أطلق عليها النار وسال دمها غزيرا تظل تدافع ولا تتخلى أبدا عنهم حتى الموت – لكن بعض الأمهات من بنى البشر يلقون بأطفالهم في الشوارع ويهرعون لتحقيق أهدافهم الأنانية ومآربهم الشهوانية!

– والحيوانات التي تعتدي على حقوق غيرها لا تفلت من عقاب الأكثر بطشاً وسلطاناً ونفوذاً وقوة.. لكن بعض البشر من أصحاب السلطة والجاه والسلطان والنفوذ يناصرون الظالم ويؤيدون الباطل ويحرضون على العدوان والجور –

فهل بعد هذا تدين شريعة الغاب أم تدين غياب الشريعة؟!

اصواتكم لمن؟

حميد الموسوي

أكملت الأحزاب والحركات والكتل العراقية تحالفاتها وائتلافاتها، وأعلن كل ائتلاف عن الأحزاب والحركات والشخصيات المنضوية تحت رايته.

وباستثناء عدد قليل من التجمعات والأحزاب الجديدة التي أعلنت عن وجودها وقدمت طلباً للمفوضية لغرض ادراجها ضمن القوائم المتنافسة في الانتخابات المقبلة، فان الكتل والائتلافات المعلنة هي نفس الكتل المشكلة للبرلمان والحكومة وان شهدت جميعها الشقاقات والسحابات على مستوى الأفراد أو الجماعة شكلوا بدورهم تجمعا جديداً أو انضموا إلى كتلة أخرى تقترب من طروحاتهم أو توجهاتهم التي أستجدت بعد ممارستهم السياسة واشتراكهم في ادارة عملية التغيير خلال السنوات الست المنصرمة.

لعل الجديد اللافت في هذه التشكيلات احتواؤها على شخصيات من مكونات مختلفة مثلت أغلب أطياف الشعب العراقي وهذا بدوره ازال مسحة الطائفية أو الأثنية التي طبعت وغلبت على صور معظم الأحزاب والتحالفات التي أدارت العملية السياسية بعد سقوط السلطة السابقة أو التي بقيت خارجها لأسباب معروفة. وبغض النظر عن أهداف وغايات ومقاصد هذا التحول الجديد فانه يؤشر بوضوح انحسار التكتلات الطائفية والتجزيئات العنصرية ويثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الخيار الوطني هو الأول والأخير وهو السبيل الوحيد الذي يخرج متبنيه عن دائرة الريبة والشكوك والظنون وأنه الحل الأمثل لكل الاشكالات والعقد التي اعترضت وتعترض مسار العملية السياسية وحددت حركتها.

لقد رأى المواطن العراقي – الذي سئم الوعود ومل التطلع ومات من الصبر وصار يشكك بكل النوايا ويعزف عن المشاركة في أي نشاط اجتماعي ويتردد في المشاركة بالانتخابات المقبلة وهذا ما عكسته المشاركة الضعيفة في عملية تحديث سجل الناخبين والتي أطلقتها المفوضية المستقلة للانتخابات حيث فتحت باب الأعتراض والتأكد من صحة المعلومات لكل فرد عراقي حسب بطاقته الانتخابية لغرض اجراء التعديل والتصحيح وتثبيت المتغيرات ورغم الدعوات المتكررة من قبل هذه المفوضية ولجانها المنتشرة في كل محافظة بل في كل منطقة انتخابية ولمدة ثلاثين يوماً تم تمديدها أكثر من اسبوع ظل التجاوب الشعبي محدوداً نتيجة لقناعة الجمهور بعدم جدوى المراجعة المعروفة النتيجة والتي أثبتتها التجربة السابقة حيث حرمت آلاف العوائل المهجرة من حقها في المشاركة الانتخابية سواء في مناطقها الأصلية أو المناطق التي هجرت إليها. نعود للقول بأن المواطن العراقي رأى في تشكيلة الائتلافات الجديدة نفساً وطنياً وتوجهاً جاداً لتصحيح مسار العملية السياسية بعد أن أثبتت تجربة السنوات الست المنصرمة عقم التكتلات الفئوية والمحاصصات الجهوية وفشل واخفاق معظم الوزارات في تقديم أو تحقيق ما يتمناه المواطن من مشاريع سكنية أو خدمية أو صحية أو معالجات لازماته المستعصية منذ قرون وهذا ناجم عن ارتباط الوزراء بكتلهم وأحزابهم التي ينفذون أوامرها حتى وان تقاطعت مع مصالح الناس، وبما أن الكتل ظلت في نزاع وخلاف واختلاف وتقاطع مع بعضها فقد بقيت المشاريع تراوح مكانها وظل المواطن المحروم يدفع ثمن خصومات واختلاف السياسيين الذين استبشر بمقدمهم محررين ومنقذين وهب لأنتخابهم مدفوعاً بحس وطني متحدياً مراهنات أعداء العراق على افشال التجربة الديمقراطية.

لا شك ان انفتاح الكتل السياسية الكبيرة على جميع التيارات الدينية والليبرالية والشخصيات الوطنية والعشائرية ومجالس الانقاذ بغض النظر عن توجهاتها وميولها واهوائها مؤشر ايجابي وعلامة صحوة واستشراق ناضج لقراءة المشهد المستقبلي لعملية التحول الديمقراطي في العراق، الأمر الذي يدفع الجماهير الغاضبة من اداء سياسييها ومرشحيها الذين أوصلتهم لمجلس النواب وحملتهم الأمانة فما رعوها حق رعايتها وصاروا سبباً في نكوص هذه الجماهير وتراجع دعمها للعملية السياسية ويئسها من تحقيق مكاسب منظورة وخوفها من تكرار مشهد الخذلان في مرشحيها الجدد – نقول ان انفتاح الكتل الكبيرة واستيعابها لمختلف التيارات سيدفع الجماهير لخوض التجربة الانتخابية الجديدة وذلك بالوقوف مع القوائم المنفتحة لمنحها فرصة أخيرة لممارسة تجربتها والتي هي حصيلة تجربتين ماضيتين بعد الاستفادة من أخطاء تلك المرحلة والحرص على العمل بخطوات محسوبة مدروسة وبرامج ناضجة وأفكار بناءة.

صحيح أن الدورة الانتخابية الأولى لم تؤت ثمارها وان الجماهير لم تجن ما كانت تصبوا إليه، وصحيح ان الفترة السابقة مرت مثقلة بالأخطاء والعثرات لأسباب ذكرناها وأسباب يعرفها الجميع، لكن هذا لا يعني نهاية العالم ولا يدفعنا للتشكيك واليأس والقنوط والتخلي عن مشروعنا الديمقراطي.

فالمشروع الديمقراطي العراقي تجاوز مرحلة التأسيس وعبر مرحلة الانشاء وباشر مرحلة الثبات والرسوخ كونه ليس من صنع أشخاص بعينهم، ولا هو ولادة فئة معينة. نعم أنه بذرة خير غرسها العراقيون كل العراقيين في شغاف قلوبهم وسقوها بطوفان من دماء أحرارهم وقوافل شهدائهم فبسقت واخضرت واينعت، وحتى تؤتي ثمارها لابد من مواصلة مسار رعايتها، وبعض من هذا المسار مشاركتنا في الانتخابات المقبلة لا لأجل ان يأتي فلان ويذهب فلان بل لاجل ان يثمر المشروع الديمقراطي فالكل ذاهبون والعراق باق بمشروعه الديمقراطي الجديد.

الانهيار وسوء التخطيط

شهاب احمد

من الغريب ان هناك عواقب وشوائب في المشهد العراقي الاجتماعي والاقتصادي وهي التي تشكل طليعة تنافس المجتمع الثقافي في تشكيلته الحالية وتجاوزها على الواقع مع استباقها في الظهور حتى اصبحت عرفا يتعاطى مع مفردات ارضاء النفوس.. مما ادى الي القضاء بشكل فاعل على الشارع العراقي ليبدو مدى البؤس الذي اصاب البلد نتيجة الفوضى العارمة بسبب كثرة المتسولين والمتجاوزين على الجزرات الوسطية والارضية التي احتلها اصحاب المحال ليبقى السابلة تحت زحمة المركبات والمخاطر التي قد يتعرض لها وعدم وجود ضوابط او عدم تفعيلها من قبل رجال المرور للدراجات النارية التي وعلى مايبدو لم تدخل في صنف المركبات مرورياً ولها حرية التنقل في صعود الارضية والسير بالاتجاه المعاكس امام انظار رجال المرور.

ان العراق وهو في مقدمة الدول العالمية في انتاج النفط والسابع في انتاج الغاز وقياسا بأيراداته وحجم المعاناة التي يتعرض لها السكان بصورة عامة حيث ان هناك ٤٠% يمثلون الفقر ويبقى غياب التخطيط هو العنصر الذي سوف يؤدي الى مشاكل وكبوات متتالية وابقاء المؤشرات عليه علما ان لاشيء يشرع في ايقافه من سباته غير التخطيط والتنظيم.. الاداري الناجح البعيد عن اي مساومات وبعيد عن جميع الامور التي هي بعيدة كل البعد عن التخطيط ومن ثم ايجاد المنافسات المناسبة على اساس تنامي الحرية الديمقراطية.. فنحن علمنا العالم القراءة والكتابة منذ اكثر من ٦٠٠٠ سنة واصبحنا اليوم سواسية مع الدول الفقيرة التي يتسكع شبابها في دول الخارج طلبا للعمل، ان اثار الخروقات اليومية تدل على ان القنوات الادارية والسياسية لا تعمل بالشكل الجيد حيث لم يجر العمل بآلية الشخص المناسب، فالفرد العراقي يتعرض يوميا الى المضايقات من قبل المتسولين ومخترقي النظام في السوق الجامحة باسعارها الهلامية التي لاتثبت على سعر واحد، بحجة زيادة اسعار الوقود وزيادة اجور النقل، ان الشروع في تنظيم الشارع العراقي واجب وطني ملح ويجب اعطاء الملف الخاص بما يتلامس مع الناس الاولوية ليسهم في تنظيم الحياة ومن ثم يأتي على غرار هذا التنظيم العملية السياسية وكي لايبقى الخطاب السياسي قلقاً ومتأرجحا يجب تنظيم الاسس التي تنظم مجتمعاتنا قبل الانجرار الى الانحطاط والدمار وهذا ما يؤدي الى انهيار كلي في جميع الصعد فيجب على المسؤولين والمخططين واصحاب الكفاءة والضمير اللحاق قبل فوات الاوان بركب العاملين وان ينقذوا هذا الشعب من الكارثة قبل وقوعها.

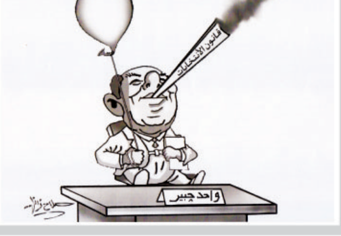صلاح زينل